

أقر مجلس الأمة أمس تعديل قانون الجزاء وتخفيض مدة الحبس الاحتياطي في المداولة الأولى بأغلبية 38 صوتاً وامتناع تسعة هم وزراء الحكومة، فيما رفض التعديل نائب واحد هو علي الراشد. كما أقر المجلس تشكيل لجنة تحقيق وتكليف لجنة حماية المال العام بالتحقيق في عقد وزارة الصحة مع جامعة «ماجكيل» الكندية في جلسة كانت صيغتها طلبات التأجيل الحكومية باستثناء طلب النواب تأجيل مناقشة الخطة السنوية الثالثة إلى الجلسة المقبلة.

ولم تكن الخطة الثالثة بأفضل من مثيلاتها السابقة، فقد تعرضت لموجة انتقادات نيابية، لكونها لا تتسم بأي حرفية أو مهنية، وأنها خارج قدرات الحكومة التنفيذية، معتبرين الإتيان بها عملية ترقية لا أكثر. من جانبه، طلب وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مهلة أسبوعين للرد على أسئلة النائب مسلم البراك بشأن التحويلات المليونية، بعد أن هدد الأخير بأنه سيعتبره شريكاً لناصر محمد إن استمر في التهرب من الإجابة عن الأسئلة، ومؤكداً أنه سيوقف الخالد على منصة الاستجواب إن لم ترده الأجوبة خلال المدة المحددة. وكذلك طلب وزير الشؤون التأجيل بشأن المشاركة الكويتية في أولمبياد لندن، وطبيعة الإجراءات التي اتخذت بحق مقتحمي اتحاد الكرة، إلى جانب طلب وزير التربية الشيء نفسه بعد طلب لتكليف اللجنة التعليمية بالتحقيق في رفض تعيين 250 من الكويتيين الحاصلين على الدكتوراه من غير المبتعثين على نفقة الجامعة. وفي ما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح نائب رئيس مجلس الأمة خالد السلطان الجلسة عند الساعة التاسعة والنصف بعد أن كان رفعها لمدة نصف الساعة لعدم اكتمال النصاب، ثم تلا الأمين العام أسماء الحضور والمعتذرين. وانتقل المجلس إلى مناقشة الخطة السنوية الثالثة 2013/2012 وبين وزير الدولة لشؤون التنمية وزير الأشغال العامة د. فاضل صفر أن الدولة بدأت في تنفيذ الخطة السنوية الثانية، ونتمنى أن يقر المجلس السنة الثالثة.

ولفت النائب مسلم البراك (نظام) إلى أن المجلس لم يناقش بند الأسئلة بشأن طلب نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية تمديد التحقيق في التحويلات الخارجية، وأنا أرفض التمديد، وانتم تعطون الفرصة لرفض الإجابة والتمديد لسنوات عديدة.

ورد رئيس الجلسة خالد السلطان أن المجلس تجاوز هذا البند ولا يمكن أخذ إجراءات، وأنا أعمل على بند الأسئلة والخطة السنوية.

التحويلات الخارجية

وعقب النائب مسلم البراك أنه في حالة عدم الإجابة عن الأسئلة فأني سأعتبر وزير الخارجية شريكاً في جريمة التحويلات الخارجية وسأصعدك المنصة إذا لم يجب.

وقال رئيس الجلسة خالد السلطان أنه ينبغي على البراك أن يقدم طلباً لمناقشة هذا الموضوع بعد انتهاء بند الخطة. واستفسر النائب مرزوق الغانم عن موعد المحدد لمناقشة بند الخطاب الأميري، لا سيما أننا اعتدنا على بحث هذا الموضوع في أولى جلسات المجلس.

وبين رئيس الجلسة خالد السلطان أنه جرى تقديم عدد من الاقتراحات بقوانين وقدمت على جدول الأعمال ووافق المجلس على ذلك.

وأشار النائب محمد الصقر إلى أنه لا يتذكر بأنه جرى تقديم الأولويات على الخطاب الأميري.

وعقب رئيس الجلسة خالد السلطان أن النائب محمد الصقر هو أحد مقدمي طلب تقديم الأولويات على جدول الأعمال.

وأوضح النائب د. جمعان الحربش أن المجلس في أولى جلساته قرر تقديم عدد من الاقتراحات بقوانين تعد الأولويات التشريعية، والمجلس وافق على هذه الأولويات، وأن رأى المجلس تقديم بند الخطاب الأميري على الأولويات فلا مانع في ذلك وفق الإجراءات الدستورية.

وذكر رئيس الجلسة خالد السلطان أنه رأى المجلس تقديم بند الخطاب الأميري فإن عليهم تقديم طلب بذلك ليتسنى للمجلس نظره بعد انتهاء البند الحالي وهو الخطة السنوية الثالثة للدولة.

ورفض النائب عدنان عبدالصمد إحالة الخطاب الأميري إلى لجنة الرد من دون نقاش حتى لا يضطر إلى رده للجنة

مرة أخرى.

وبدأ المجلس بمناقشة الخطة السنوية الثالثة، وقدم الأمين العام لمجلس التخطيط د. عادل الوقيان شرحاً لسمات ومؤثرات خطة التنمية، مشيراً إلى أن الخطة تحتوي على استكمال الشركات المساهمة التي وعدت بها الحكومة، وأن الخطة تتضمن توزيعاً واضحاً للاستثمارات.

وانتقد النائب د. عادل الدمخي طريقة مناقشة الخطة وتأخر وصول التقرير والبيان الحكومي إلى المجلس، مشيراً إلى أن هذا أسلوب سلق ومرفوض.

وقال وزير التنمية د. فاضل صفر أنه تم إيداع أكثر من 50 نسخة من الخطة إلى الأمانة العامة على أن توزع على الأعضاء منذ فترة، مشيراً إلى أن الحكومة التزمت بالآجال القانونية لإحالة الخطة إلى المجلس، ونتمنى ألا تتكرر المشكلة التي حدثت مع الخطة السنوية الثانية، ونتمنى أن نقر اليوم المداولة الأولى.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 12/04/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfaraq.com